غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف
بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الراء والتنوين
فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض
عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا
القياس حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب اثبات
الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواري
كما تقول رأيت جواري وبناء هذه اللغة على تقديم منع
الصرف على الاعلال فانه يكون الياء مفتوحة في حالة الجر
والفتحة خفيفة فلا يقع فيه اعلال واما في حالة الرفع
فاصل جوار جواري بالضم بلا تنوين حذفت الضمة للثقل
وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين
فصار جوار وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة
بخلاف اللغة المشهورة فان فيها الاعلال في حالتين كما عرفت
التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة
من غير حرفية جزء فلا يرد النجم وبدري علمين شرطه العلمية

العلمية ليأمن من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها
في منع الصرف وان لا يكون باضافة لان الاضافة
تخرج المضاف الى المضاف اليه الصرف او الى
حكمه فكيف يؤثر في المضاف اليه ما يضاده اعني
منع الصرف ولا باسناد لان الاعلام المشتملة على
الاسناد من قبيل المبنيات نحو تأبط شرا
فانها باقية في حال العلمية على ما كانت عليها
قبل العلمية فان التسمية بها انما هي لدلالتها
على قضية غريبة فلو تطرق اليها التغيير يمكن
ان تفوت تلك الدلالة واذا كانت من قبيل
المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي
هو من احكام المعربات فان قلت كان الواجب
على المصنف ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني من المركب
صوتا او متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه
ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين فانها

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1